

جواب السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية على
تدخلات السيدات والسادة النواب بلجنة المالية والتنمية
الاقتصادية بمجلس النواب، خلال المناقشة العامة لمشروع
قانون المالية للسنة المالية 2022

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة النواب المحترمون،

■ يُسعدني أن أتقدم أمام هذه اللجنة الموقرة لتقديم مجموعة من
التفاصيل في إطار التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء
وممثلي الفرق والمجموعات النيابية بالمجلس، بمناسبة المناقشة العامة
للجزء الأول من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022.

■ أشكرم بدوري على التهنئة، وأتمنى أن يوفقنا الله جميعا في مهامنا
والمسؤولية الملقاة على عاتقنا لخدمة مواطنينا بكل تفان ونكران
ذات.

■ كما أكدت على ذلك السيدة الوزيرة، فقد حرصنا على الإصغاء
إيمعان لجميع مداخلاتكم، ولا يمكنني إلا أن أنوه بالأجواء الإيجابية
والمسؤولة التي مر فيها النقاش.

■ وفي إطار التفاعل مع مداخلاتكم، سأحاول التركيز على بعض المحاور
الرئيسية، علما أنكم ستتوصلون بتقرير مفصل يتضمن إجابات
ومعطيات مفصلة على كل تساؤلاتكم، واستفساراتكم.

لكن قبل الخوض في تفاصيل هذه المحاور، لا بد أن نوضح بعض المفاهيم،
حتى تتبين الأمور بشكل جلي للجميع بخصوص المقاربة التي أطرت
إعدادنا لهذا المشروع:

أولا: قانون المالية هو ترخيص سنوي يمنحه البرلمان للحكومة
لاستخلاص مجموعة من الموارد، التي ستمكنها من برمجة الاعتمادات
الضرورية لتنزيل التوجيهات الملكية السامية وبرنامجها الحكومي، في إطار
توازن ميزانياتي ومالي يضمن استدامة هذه الموارد، ومع مراعاة الظرفية
الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد هذا القانون.

وهذا هو مضمون المادة الأولى من القانون التنظيمي لقانون المالية الذي
يؤطر إعداد قوانين المالية، والتصويت عليها، وطبيعة المعلومات والوثائق

والمعطيات الضرورية لمناقشتها من طرف البرلمان، وفقا للفصل 75 من الدستور.

وبالتالي فقواعد إعداد قانون المالية واضحة ومؤطرة وفقا للقانون التنظيمي. ولمزيد من التوضيح، وحتى نتكلم بلغة الواقع والأرقام في إطار ما التزمنا به من شفافية ووضوح اتجاه مؤسستكم المحترمة واتجاه المواطنين، سنقدم لكم التفاصيل بخصوص إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022: فيما يخص النفقات:

■ كتلة الأجور: 147 مليار درهم بزيادة 7,7 مليار درهم. وهذه الزيادة حُصِّصت بالأساس لأداء المتأخرات المتعلقة بالترقية للموظفين وبالتوظيفات الجديدة خلال سنتي 2020 و2021. أي أننا تحملنا حوالي 6 ملايين درهم إضافية في الميزانية لئتمكن الموظفين من مستحقاتهم التي لم يستفيدوا منها لمدة سنتين متتاليتين. لذا أتساءل، لماذا تقولون أننا نضرب القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، ونحن أضفنا 6 ملايين درهم لئتمكن فئة مهمة من هذه الطبقة من مستحقاتها المالية التي لم تستفد منها لسنتين متتاليتين؟

■ نفقات التسيير: 68,6 مليار درهم بزيادة تقدر بـ 3,8 مليار درهم، حُصِّصت هذه الزيادة بصفة أساسية لأداء كتلة الأجور الخاصة

بالأساتذة مستخدمي الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وأود أن أؤكد أن التشغيل بالمؤسسات العمومية الجهوية ليس حكرا على هذه الأكاديميات، بل إن الدولة تتحمل حوالي 20 مليار درهم كأجور في إطار الإعانات المقدمة للمؤسسات العمومية. وهذا ما يعني أن كتلة الأجور تستهلك 70% من مواردنا العادية.

نفقات المقاصة: 17 مليار درهم بارتفاع بـ 3,5 مليار درهم. وللتوضيح فقط فليار درهم ستخصص للتدابير المؤابفة وخاصة تجديد سيارات الأجرة وتغطية جزء من نفقات تنقل التلاميذ عبر حافلات النقل الحضري، و16 مليار درهم لمواصلة دعم المواد الأساسية (غاز البوتان، والسكر، ودقيق القمح اللين).

وكخلاصة فمجموع النفقات العادية لميزانية 2022 هو 261 مليار درهم، باحتساب نفقات فوائد الدين التي بلغت 29 مليار درهم. وبحسب التوقعات الأولية للموارد العادية، فقد كانت في حدود 249 مليار درهم، أي أننا كنا سنكون أمام رصيد عادي سالب يُناهز -12 مليار درهم، مقابل -10 ملايين درهم سنة 2021، و-3 ملايين درهم سنة 2020.

ماذا يعني هذا؟ يعني بكل بساطة أننا كنا سَنُموّلُ حوالي 12 مليار درهم من النفقات العادية من خلال اللجوء إلى الدين، وهذا يُشكّل خطرا كبيرا على مالتنا العمومية، وخرقا لأحد القواعد الأساسية للقانون التنظيمي لقانون المالية. كما أن عجز الميزانية كان سيبلغ 6,7%.

وبالتالي كنا أمام معادلة صعبة:

أولا: ينبغي البحث عن موارد إضافية، حتى تتمكن من تغطية النفقات العادية غير القابلة للتقليص ونعني بها نفقات الموظفين، ونفقات التسيير، والمقاصة وفوائد الدين، وبالتالي تحقيق رصيد عادي إيجابي لأول مرة منذ سنتين.

ثانيا: برمجة التزاماتنا في البرنامج الحكومي بإضافة حوالي 9 ملايين درهم على مستوى نفقات الاستثمار.

ثالثا: تقليص عجز الميزانية من 6.7% إلى 5.9% من الناتج الداخلي الخام.

هذه، أيتها السيدات والسادة، هي المعادلة الصعبة التي كنا أمامها. واستطعنا في وقت وجيز، وبفضل تضافر كل الجهود، أن نقوم بحلها وأن نقدم لكم مشروع قانون مالي يحترم المبادئ الأساسية للقانون التنظيمي لقانون المالية، وفيه بجزء مهم من التزاماتنا اتجاه المواطنين،

ويضمن استدامة ماليتنا العمومية، ويؤسس لمرحلة تقليص حجم المديونية الذي بلغ مستويات مُثْقَلَة.

● فقد رفعنا من الموارد الجبائية، ليس من خلال رفع الضغط الضريبي، بل من خلال تقوية المراقبة وتحسين مستوى التحصيل.

● وقمنا بإقرار المساهمة التضامنية لفائدة المقاولات بحسب مستوى ربحها، وذلك دون أن نمس بمداخيل الطبقة المتوسطة.

● ورفعنا من نفقات الاستثمار بـ 10 ملايين درهم، ولم نرفع نفقات التسيير، حرصا منا أن يُوجَّه هذا الجهد لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تخصيص:

■ 5 ملايين إضافية للاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم؛

■ 3,5 مليار درهم لدعم تشغيل الشباب:

✓ الذين فقدوا شغلهم نتيجة الأزمة عبر منحهم 250.000 فرصة شغل خلال سنتين في إطار برنامج للأشغال الكبرى والصغرى الذي خصصنا له 2,25 مليار درهم؛

✓ أو الذين يريدون خلق مقاولة صغيرة ولديهم صعوبات في توفير موارد مُكَمَّلة للقروض التي تمنحها الأبنك في إطار برنامج انطلاقة.

وسُتخصَّص لهذا الغرض 1,25 مليار درهم تستهدف حوالي 50 ألف شاب مقاول.

فأين لامستم هذا التشويش على برنامج انطلاقة الذي تدعون ؟ بل على العكس، هذا البرنامج وُضِعَ خصيصاً ليؤاكب ويعزز برنامج انطلاقة الذي أطلقه جلالة الملك حفظه الله، والذي مَكَّن، منذ انطلاقه في فبراير 2020 وإلى نهاية شتبر 2021، من تمويل أكثر من 24.000 مقالة بحجم تمويلات يفوق 5,8 مليار درهم، مما سيمكن من خلق أكثر من 76.000 منصب شغل.

■ 250 مليون درهم، لتقوية بنيات الاستقبال (دور الحضانة) للأطفال دون سن الرابعة، خاصة في الأحياء الهامشية وفي القرى، لتكمين الأطفال في هذه المناطق من التعلم منذ سن مبكرة وتشجيع النساء على العمل.

■ 200 مليون درهم، لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإدارة العمومية، وهو ما سَيَمَكِّن فئات عريضة من المواطنين من حقهم في الولوج إلى الخدمات الإدارية دون صعوبات في التواصل.

السيدات والسادة،

لقد خاطبناكم بلغة الواقع والأرقام، وشرحنا لكم كيف أعدنا هذا المشروع، والمجهود الكبير الذي بدلناه في ظل مجموعة من الإكراهات. وشرحنا لكم في نفس الوقت المعادلة الصعبة التي عملنا على حلها لإيجاد التوازن الضروري بين الوفاء بالتزاماتنا، وتحقيق رصيد إيجابي يمكننا من ضمان استدامة مواردنا العمومية، وتقليص عجز الميزانية بهدف استشراف آفاق تقليص حجم المديونية.

لكن أن تطلبوا منا حل معادلة أكثر تعقيدا، تتطلب في نفس الوقت:

✓ الرفع من الاستثمارات العمومية؛

✓ عدم اللجوء للمديونية؛

✓ عدم الرفع من الموارد الضريبية؛

✓ تقليص العجز؛

✓ تحقيق رصيد عادي إيجابي؛

✓ إلى غير ذلك من المطالب المتناقضة....

فاسمحوا لي أن أصارحكم بأنني أمام إشكال كبير أجد صعوبة في التعامل معه، وأمام معادلة صعبة يستعصي علي حلها. فساعدوني من فضلكم.

السيدات والسادة،

بعد تقديم هذه التوضيحات التي ارتأينا أنها مهمة لتقريبكم من الظروف التي أعدنا فيها هذا المشروع، سأحاول أن أجيب على تساؤلاتكم من خلال المحاور التالية:

■ فالموضوعية تقتضي أن نقول الحقيقة كاملة للمواطنين، الذي يتوقون للبدائل الضرورية التي تستجيب لانتظاراتهم الملحة.

المحور الأول: يتعلق بارتفاع الأسعار وربطه بالحكومة.

هل من الموضوعي أن ننسب لحكومة لم تكمل شهرها الأول، الزيادات المسجلة على مستوى أسعار مجموعة من المواد؟

فعلى غرار باقي دول العالم، بدأ يتسارع ارتفاع الأسعار في المغرب بشكل ملحوظ ابتداء من شهر أبريل 2021، أي في عهد الحكومة السابقة.

فبعد أن كانت تتجه في منحى سالب خلال سنة 2020 على مستوى العالم، بدأ تسجيل تسارع في زيادات الأسعار خلال الأشهر الأخيرة، حيث ارتفع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 5.4% في الولايات المتحدة و3.4% في منطقة الأورو في شتنبر الماضي، وهي المعدلات الأكثر ارتفاعا المسجلة منذ عقد من الزمن. وبلغ المكون الأساسي للتضخم، دون احتساب المواد الغذائية

والطاقة ذات الأسعار المتقلبة، 4% في الولايات المتحدة و 1,9% في منطقة الأورو.

ويعزى هذا الارتفاع ببلادنا بالخصوص الى تزايد أئمة المواد غير الغذائية بـ 2% نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار "النقل" بما قدره 7,1% وكذا الألبسة والأحذية بـ 2,1%، في حين سجلت أئمة المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا لم يتجاوز 0,7% خلال نفس الفترة.

ومن ناحية أخرى، عرفت أسعار المواد ذات الأئمة المحددة، والتي تمثل 22% من سلة المنتجات المستهلكة، ارتفاعا بـ 1,3% خلال نفس الفترة، وبوتيرة غير متغيرة تقريبا مقارنة بالعام السابق (+1,2%)، نتيجة الزيادات في نقل الركاب على الطرق والخدمات الطبية والتبغ.

وإجمالا يمكن الجزم بأن العوامل التي أدت الى الارتفاع الحالي للأسعار عند الاستهلاك في العالم وفي بلادنا، تبقى ذات طابع ظرفي ترتبط أساسا بـ

● الانتعاش الاقتصادي المتزامن والأقوى من المتوقع في جل اقتصاديات العالم.

● الارتفاع الكبير في أسعار منتجات الطاقة في الأسواق الدولية والناجئ أساسا عن التسارع نحو التزود بالهروقات وكذا إعادة بناء

المخزونات التي كانت قد بلغت مستويات منخفضة خلال أزمة كوفيد-19.

● الاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية.

و مع تراجع هذه العوامل ذات الطابع الظرفي من المنتظر أن يسجل معدل التضخم استقرارا حول مستويات معتدلة، حيث من المتوقع أن يسجل هذا المعدل على المستوى الوطني 1% سنة 2021 و 1,2 % سنة 2022.

■ المحور الثاني: يتعلق بالتدابير الجبائية الجمركية التي أتى بها هذا المشروع، وسأحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات بهذا الخصوص:
✓ أولا: مدى تطابق مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2022 مع تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات:

بهذا الخصوص، أود التذكير بأن توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات تمت بلورتها من خلال مقتضيات القانون الإطار. وقد نص هذا القانون على أن الإصلاح الجبائي، سيتم تنزيهه بشكل تدريجي أخذا بعين الاعتبار التدابير ذات الأولوية، التي سيتم تنزيهها داخل أجل خمس سنوات.

وانسجاما مع مبدأ التدرج في التنزيل، فإن التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2022، تندرج في إطار الشروع في تنزيل التوجهات والأهداف المنصوص عليها في القانون الإطار، وتتطابق في مجملها مع مخرجات النموذج التنموي الجديد.

✓ ثانيا: فيما يخص التخفيف من العبء الجبائي وتوسيع وعاء الضريبة ومكافحة الغش، أود التأكيد على أن هذه العناصر تشكل إحدى الأهداف الأساسية للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وفي إطار تخفيف العبء الجبائي، تم تخفيض سعر الضريبة على الشركات الصناعية ابتداء من سنة 2020 من 31% إلى 28%. وستتم مواصلة تخفيضه إلى 27%، إلى جانب تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0,50% إلى 0,45%

أما توسيع الوعاء الضريبي فسيتم عبر:

- التضريب التدريجي لبعض القطاعات والعمليات المعفاة حاليا وكذلك إدماج القطاع غير المهيكل؛

- تعزيز الترسنة القانونية لمحاربة التملص، والغش الجبائي، وتكثيف العقوبات الجزرية في حق المخالفين الذين يقومون بعمليات تدليس

أو بتقييدات محاسبية مزورة، أو صورية. و هو ما تم التنصيص عليه في مشروع قانون المالية لسنة 2022.

✓ ثالثاً: فيما يتعلق بالحد من التحفيزات الجبائية، أود التأكيد على أن القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي قد نص في المادة 2 على أنه " يتعين على الدولة من أجل تنزيل سياستها الجبائية أن تأخذ بعين الاعتبار[.....] تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة "

لكن القانون الإطار نص بالمقابل في المادة 8 على أن الامتيازات الجبائية لا تمنح إلا بصفة استثنائية من أجل ضمان ترشيد التحفيزات الضريبية.

وسنعمل على أن يخضع كل تحفيز جبائي لدراسة مسبقة من طرف الحكومة، ولن يتم إحداث أي تحفيز في حالة ما إذا أمكن للمستفيدين من هذا التحفيز الحصول على امتياز مماثل في شكل دعم عمومي مباشر طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما سنعمل على إنجاز تقييم دوري للآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الجبائية الممنوحة، وذلك بهدف الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة.

وللإشارة فإن وزارة الاقتصاد والمالية منكبّة حالياً على دراسة النفقات الجبائية، وكيفيات تقييمها من أجل اتخاذ التدابير المناسبة، أخذا بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بكل صنف من النفقات.

✓ رابعاً: فيما يخص تكريس العدالة الجبائية لفائدة الجهات الأقل جاذبية للاستثمار، أود أن أؤكد على أن التنمية الترايية وتعزيز العدالة المجالية تعتبر من الأولويات التي نص عليها القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي السالف الذكر. لكن في المقابل، نص نفس القانون على أن الامتيازات الجبائية لا تمنح إلا بصفة استثنائية وفق شروط ومعايير يحددها القانون، وذلك ضماناً لترشيد التحفيزات الجبائية.

ومن هذا المنطلق، فإن تحفيز الاستثمارات في مختلف المناطق يجب أن يتم في إطار استراتيجية تُعالج مشاكل هذه المناطق بشكل شمولي يتجاوز البعد الضريبي، ويأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تساهم في تحسين مناخ الأعمال، وتوفير المناطق الصناعية، والبنيات التحتية، واليد العاملة المؤهلة، والتكوين المهني، ووسائل التمويل، إلخ.

هناك مجموعة من النقط تمث إثارها بخصوص المقتضيات الجبائية والجمركية:

لذلك، فوضع مخططات وبرامج لدعم الاستثمار على المستوى الجهوي خصوصا بالنسبة للمناطق الهشة، يعتبر من الأوليات التي تعمل عليها الحكومة في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة، وفي إطار الأهداف المسطرة في المشروع الحالي لميثاق الاستثمار.

✓ خامسا: فيما يتعلق بأثر تطبيق حذف تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، أود الإشارة إلى أن المعطيات المتوفرة تُبَيِّن، للأسف، أن معظم المقاولات الصغرى والمتوسطة تُصَرِّح بالعجز، وبالتالي فهي لا تؤدي في هذه الحالة سوى الحد الأدنى للضريبة فقط.

أما بالنسبة للمقاولات الصغرى التي تحقق ربحا لا يتجاوز 300.000 درهم فإنها تؤدي هذه الضريبة بسعر نسبي محدد في 10% فقط، وهذه الفئة لا تستفيد أصلا من تصاعدية أسعار الجدول الحالي للضريبة.

سادسا: فيما يتعلق بالمقترح الذي جاء في المادة 3 من مشروع قانون المالية لسنة 2022، ويرمي إلى حذف المقتضيات المتعلقة بدائرة الجمارك (RAYON DES DOUANES) من مدونة الجمارك، أود التوضيح

بأن مقتضيات الفصل 24 من مدونة الجمارك الحالية، تنص على أن إدارة الجمارك تباشر عملها بمجموع التراب الجمركي، وبالتالي فإن الإبقاء على المقتضيات المنظمة للدائرة الجمركية لم يعد ذي جدوى، ولن يؤثر بأي شكل من الأشكال على كيفية ومجال تدخل إدارة الجمارك لأداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه.

■ المحور الثالث: يهم التساؤلات والملاحظات التي همت قطاعي الصحة والتعليم، وهنا أود التأكيد على أن الحكومة تضع هذين القطاعين في مقدمة أولوياتها إلى جانب التشغيل.

ففيما يخص قطاع الصحة، فمن الأكد أنه تم بدل مجهودات كبيرة خلال السنوات الماضية من أجل النهوض بهذا القطاع، لكن بالرغم من ذلك لا تزال هناك عدة إكراهات هيكلية تحول دون سير منظومتنا الصحية بفعالية ونجاعة.

ومن أهم هذه الإكراهات التي تطرقت لها العديد من التدخلات، والتي عملنا على تشخيصها:

◀ تعاقب مجموعة من الإصلاحات دون إحداث تغيير حقيقي في القطاع؛

◀ العجز البنيوي الكمي والنوعي في الموارد البشرية، والذي يفاقمه غياب توزيع جهوي عادل لهذه الموارد، وعدم جاذبية نظام الوظيفة العمومية مع محدودية القدرات التكوينية، وهجرة الموارد البشرية المكونة بالمغرب لبلدان أخرى، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بممارسة الأجانب للطب بالمغرب والتي تم تجاوزها من خلال تعديل القانون رقم 131.13 ؛

◀ عرض صحي غير متكافئ لا يستجيب لتطلعات المواطنين، فبالرغم مما عرفه العرض الصحي العمومي، والخاص من تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة فإنه لازال متسما بنقصات متعددة تتعلق أساسا بعدم الامتثال لمعايير الخريطة الصحية فيما يتعلق بتوطين المنشآت الصحية العمومية، وغياب تحفيزات واقعية لجذب القطاع الخاص؛

◀ ضعف حكمة المنظومة الصحية المتسمة بغياب التنسيق بين مكوناتها، وضعف التكامل بين القطاعين العام والخاص في ظل غياب مسار منسق للعلاجات، بالإضافة إلى ضعف حكمة المستشفيات ارتباطا بنظامها كمرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة مما يحد من استقلالها إداريا وماليا، ولا يمكنها من توظيف أمثل للموارد البشرية والمالية بين مختلف المستشفيات داخل الجهة.

وبناء على هذا التشخيص الذي نتقاسم معالمه الكبرى، ولمواكبة الورش الكبير للحماية الاجتماعية الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك، وضعت

الحكومة استراتيجية واضحة المعالم لإصلاح المنظومة الصحية تركز على أربعة مبادئ توجيهية:

◀ تهيئة الموارد البشرية من خلال وضع نظام أساسي خاص بالأطر الطبية يقوم على الأجر حسب عدد الأعمال الطبية المنجزة، موازاة مع تفعيل القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب من طرف الأجانب بالمغرب لتمكينهم من ممارسة المهنة وفق نفس الشروط المطبقة على نظرائهم من المغاربة.

◀ تأهيل العرض الصحي عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية والجامعية، مع مأسسة إلزامية الولوج إلى مسلك العلاجات عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر طبيب عام.

◀ تعزيز حكمة المنظومة الصحية وذلك عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية ؛

◀ إحداث نظام معلوماتي مندمج يمكن من التعقب والتتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك بين كافة المتدخلين من مؤسسات صحية (عمومية وخاصة)، والهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة المقيّنة.

وفي هذا الإطار خصصت الحكومة ميزانية تقدر بـ 6 ملايين درهم لتأهيل البنيات الاستشفائية، وتعزيز تجهيزاتها. وهو ما يشكل زيادة قدرها 2,7 مليار درهم أي +64% مقارنة مع سنة 2021. وستركز الإجراءات الرئيسية على ما يلي:

◀ إطلاق بناء المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ابن سينا، الذي ستخصص له 1,1 مليار درهم؛

◀ الإعداد لبدء تفعيل التغطية الصحية الشاملة، لاسيما من خلال تأهيل حوالي 1.500 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية باعتمادات تقدر بـ 500 مليون درهم؛

◀ مواصلة بناء وتأهيل حوالي 30 من المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية من خلال رصد 600 مليون درهم إضافية للاعتمادات المخصصة سنويا لهذا الإجراء والمقدرة بـ مليار درهم؛

◀ دعم إحداث نظام معلوماتي مندمج بـ 500 مليون درهم.

✓ فيما يتعلق بقطاع التعليم: أود التفاعل مع تدخلاتكم من خلال تقديم الإجابات التالية:

أولا: بخصوص ما أثير بخصوص الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أنا لا أفهم لماذا لا زال البعض ولأية غاية؟ مصرا على استعمال كلمة التعاقد والأساتذة المتعاقدين، خاصة وقد تم التخلي بصفة نهائية عن

التعاقد ابتداء من يوليو 2018، وتم اعتماد نظام أساسي خاص بأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وإقرار التوظيف النظامي لهؤلاء الأساتذة وإخضاع الذين سبق توظيفهم بموجب عقود لهذا النظام الأساسي.

وبموجب هذا النظام، يستفيد أطر الأكاديميات البالغ عددهم 102.000 أستاذا على غرار موظفي المؤسسات العمومية الأخرى، من جميع الضمانات والحقوق المخولة للموظفين النظاميين بالوظيفة العمومية، سواء فيما يتعلق بشروط وكيفيات التوظيف والترسيم والأجور والترقي والحركة وغيرها، إضافة إلى نظام التقاعد، حيث تم ابتداء من يوليو 2021 تمكين هؤلاء الأساتذة من الانخراط في نظام المعاشات المدنية (CMR) بموجب القانون رقم 01.21 على غرار زملائهم بالوظيفة العمومية، بدلا من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR).

كما أن اعتماد التوظيف الجهوي للأساتذة على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، يندرج في إطار تنزيل ورش اللاتمركز الإداري الذي ما فتئت تطلبون به، حيث سيمكن هذه الأكاديميات من تحديد وتلبية حاجياتها الحقيقية من الموارد البشرية على الصعيد الترابي، مع ضمان مرونة ونجاعة أكبر في تدبير هذه الموارد، بما يضمن تحسين جودة التعليم.

ثانيا: بخصوص مدى حاجة قطاع التعليم إلى إمكانيات مالية إضافية أم إلى الحكامة في تدبير هذه الإمكانيات؟ أقول بأنه في حاجة إليهما معا.

ولهذا الغرض رفعنا من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم بـ 40% بهدف:

◀ تسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي من خلال إحداث وتأهيل وتجهيز الحجرات وكذا تسييرها بهدف بلوغ 100% كنسبة تدرس بالتعليم الأولي في أفق سنة 2028. وفي هذا الإطار، تم تخصيص غلاف مالي يناهز 1,9 مليار درهم لهذا البرنامج برسم سنة 2022 منها 940 مليون درهم لتسيير أقسام التعليم الأولي.

◀ تعزيز العرض المدرسي، لاسيما من خلال بناء مؤسسات تعليمية جديدة، حيث سيتم تخصيص غلاف مالي قدره 2,3 مليار درهم لهذا الغرض برسم سنة 2022، مما سيكفي من بناء ما يقارب 230 مؤسسة تعليمية منها 30 مدرسة جامعية و43 داخلية مقابل متوسط إحداث يناهز 160 مؤسسة خلال السنوات الأخيرة؛

◀ تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية بغلاف مالي يقدر بـ 2,56 مليار درهم، منها 560 مليون لاستبدال البناء المفكك.

ثالثا: يجب ألا يجب تطور بعض المؤشرات التي تعتبر جميعها مشجعة، أوجه القصور المستمرة من حيث جودة أداء نظامنا التعليم كما تبين ذلك من خلال الدراسات الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم PISA، وللتقييمات في الرياضيات والعلوم TIMSS.

واعتبارا لهذه المعطيات، ستعمل الحكومة على جعل تحسين جودة التعلّمات ركيزة من ركائز الإصلاح التربوي، وذلك عبر:

أولاً: تعزيز القدرات و الكفاءات للفاعلين التربويين عبر تطوير جودة تكوين الأساتذة من أجل تعزيز كفاءاتهم. وسيتم تفعيل هذا الإجراء لا سيما من خلال تعزيز التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين، وقد تم رصد غلاف مالي يقدر ب 500 مليون درهم لهذا الغرض. كما سيتم تخصيص 400 مليون درهم، لتأهيل البنيات التحتية وتجهيزات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والمراكز التابعة لها.

ثانياً: إقرار الحكامة الجيدة في تدبير المنظومة التربوية، عبر وضع إطار تعاقدى استراتيجي شامل لتطوير جودة منظومة التربية والتكوين، والرفع من مردوديتها وتحسين جودتها عبر عقود نجاعة الأداء على أساس التزامات حول الأهداف بين مختلف الفاعلين بالقطاع بدءاً بالقطاعات الوزارية الوصية، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ووصولاً إلى الحلقة الفاعلة عن قرب وهي المؤسسات التعليمية.

■ المحور الربع يتعلق بالجهوية:

أود التأكيد على أن الحكومة حريصة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي، ليس كنهج سياسي وإداري للمملكة فقط، ولكن أيضاً كبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والمركزة في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات

العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

ولذلك، سيتم العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة بالموازاة مع تحويل الموارد المادية والبشرية الكافية لذلك، وعلى نحو يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة.

كما ستولي الحكومة أهمية كبيرة لمواكبة الجهات لتسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية: وخاصة المشاريع والبرامج ذات الأولوية، التي سيتم تمويلها في إطار عقود-برامج بين الدولة والجهات. وسيتم العمل كذلك على التسريع بتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري.

محاوَر أُخْرَى:

- آجال الأداء تؤثر على المقاولات

تم وضع إصلاح شامل لمنظومة آجال الأداء من خلال مجموعة من الإجراءات:

- توحيد آجال الأداء بالنسبة لكل الطلبات العمومية وتخفيضها ؛
- توضيح المسؤوليات بين كل المتدخلين ؛

- إعداد كشوفات تفصيلية مؤقتة شهريا أو كلما دعت الضرورة لذلك، للأشغال والتوريدات والخدمات المنجزة، تكون بمثابة محضر عن الخدمة المقدمة من طرف المقاول، تعتمد كأساس لأداء دفعات مسبقة إلى المقاول ؛

- الأمر بدفع وأداء النفقات المتعلقة بالطلبات العمومية داخل أجل أقصاه ستون 60 يوما ابتداء من معاينة الخدمة المنجزة للعمل موضوع الطلبية العمومية ؛

- أداء فوائد التأخير بقوة القانون ودون طلب مسبق من طرف صاحب الصفقة، بمجرد عدم الأمر بدفع المبالغ المستحقة وأدائها داخل أجل 60 يوما ؛

- تمكين المحاسب العمومي من أداء فوائد التأخير، في حال عدم إقدام الأمر بالصرف على ذلك، في إطار النفقات دون سابق أمر بالدفع.

معدل آجال الأداء عرف انخفاضا ملموسا، حيث إن متوسط أجل أداء النفقات المتعلقة بالصفقات العمومية من طرف مصالح الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين قد تقلص من 58 يوما برسم سنة 2017 إلى 37 يوما سنة 2019.

اما بالنسبة لسنة 2020 فان معدل آجال الأداء قد بلغ 33,04 يوما بالنسبة للدولة و35,17 يوما بالنسبة للجماعات الترابية.

ضعف استفادة المقاولات الصغرى من الصفقات العمومية.

نصت منظومة الصفقات العمومية على مجموعة من التدابير التي من شأنها دعم ولوجية المقاولات الصغرى و المتوسطة للصفقات العمومية، من بينها :

1. إلزام صاحب المشروع بتخصيص 30 % من المبلغ المتوقع للصفقات برسم كل سنة مالية للمقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة والتعاونيات والمقاول الذاتي. ويتعلق الأمر بالمبالغ الإجمالية للاعتمادات المالية المخصصة من طرف صاحب المشروع للصفقات التي ينوي طرحها برسم كل سنة مالية ؛

2. التنصيص على إمكانية تخصيص الصفقة (allotissement) إذا كان هذا التنصيص من شأنه أن يشجع مشاركة المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة ؛

3. الإستفادة من الأفضلية لفائدة المقاولات الوطنية الخاصة بصفقات الأشغال والدراسات المرتبطة بها، حيث تمنح أفضلية للعروض المقدمة من طرف المقاولات الوطنية، عندما تتقدم مقاولات أجنبية بتعهدات لهذه الصفقات. ويتم ذلك من خلال إضافة نسبة مائوية لا تتعدى خمسة

عشر في المائة (15 %) إلى مبالغ العروض المالية المقدمة من طرف المقاولات الأجنبية ؛

4. إلزام أصحاب المشاريع على التنصيب في دفاتر الشروط الخاصة على الأفضلية الوطنية واستعمال المنتجات الوطنية في إطار الصفقات العمومية كلما كان ذلك ممكنا ؛

5. وضع إطار قانوني لتطوير القدرات التمويلية للمقاولات بصفة عامة والمقاولة الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة وذلك بإقرار المرسوم رقم 272 14 الصادر في 14 ماي 2014 والمتعلق بالتسيقات في مجال الصفقات العمومية ؛

6. توفير حماية فعالة لنظام تمويل الصفقات العمومية بالنسبة للمقاولات عامة والمقاولة الصغرى والمتوسطة على الخصوص، من خلال المصادقة على القانون رقم 13 112 المتعلق برهن الصفقات العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 05 15 1 الصادر في 19 فبراير 2015 ؛

7. تقديم عروض في إطار التجمعات، حيث يمكن للمتنافسين و لا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة ، بمبادرة منهم، أن يكونوا بينهم تجمعات لتقديم عرض.

8. إمكانية المشاركة في الصفقات العمومية في إطار التعاقد من الباطن، حيث يمكن لصاحب المشروع أن ينص في دفتر الشروط الخاصة على بند يتم بمقتضاه إلزام صاحب الصفقة، إذا قرر التعاقد من الباطن بشأن جزء من الصفقة، بإسناده إلى أصحاب أعمال مقيمين بالمغرب وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

9. إمكانية الاستفادة من أعمال بناء على سندات الطلب المتعلقة باقتناء توريدات وإنجاز أشغال أو خدمات وذلك في حدود مائتي ألف (200.000) درهم مع احتساب الرسوم علما ان هذه الآلية تستفيد منها حصريا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

10. تبسيط المساطر المتعلقة بإثبات كفاءات ومؤهلات المتنافسين بالنسبة للأعمال العادية التي يكون موضوعها إنجاز خدمات يمكن تقديمها بدون مواصفات تقنية. وفي هذا الصدد لا يتطلب الإدلاء، في إطار الملف التقني، بالشهادات التي يسلمها أصحاب المشاريع العامون أو الخواص أو رجال الفن الذين أنجز المتنافس تحت إشرافهم الأعمال المذكورة.

11. إلزام صاحب المشروع (maître d'ouvrage) بنشر لائحة الصفقات العمومية التي تم إسنادها للمقاولات المتوسطة والصغرى والتعاونيات والمقاولين الذاتيين برسم السنة المالية المنصرمة، عبر بوابة

الصفقات العمومية، وذلك من أجل دعم مبدأ الشفافية في مجال الصفقات العمومية وتسهيل تتبع مدى احترام أصحاب المشاريع للإجراء المتعلق بتخصيص 30% من المبلغ المتوقع للصفقات لهذه الفئة من المتنافسين ؛

12. إلزام صاحب المشروع (maître d'ouvrage) بنشر لائحة مقتضبة لسندات الطلب التي تم إبرامها خلال السنة المنصرمة، عبر بوابة الصفقات العمومية، وتتضمن هذه اللائحة العدد الإجمالي لهذه السندات ومبلغها الإجمالي موزعا حسب نوعية الأعمال (nature des prestations) مع إبراز الحصة التي نالتها المقاولات المتوسطة والصغرى والتعاونيات والمقاولين الذاتيين، وذلك تعزيزا لمبدأ الشفافية وتكريسا لمبدأ المنافسة في مجال الصفقات العمومية.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تلكم كانت أهم الأجوبة على تساؤلات السيدات والسادة النواب المحترمين والتي حاولت من خلالها بسط أهم الرهانات والتوجهات الحكومية من خلال مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، والتي ستكون لنا فرصة الوقوف عليها عن قرب من خلال المناقشة التفصيلية للمشروع، كما لا يفوتني أن أجدد الشكر لكم على التفاعل البناء والإيجابي مع مضامينه. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.